الأنباء
السبت 6 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

أكدت أن المناطق الـ 4 بسورية مغلقة أمام طائرات أميركا

روسيا: اتفاق المناطق الآمنة حظي بدعم «سعودي ـ أميركي ـ أممي»

جانب من عمليات النزوح من الرقة خلال مغادرة السوريين لمخيم عين عيسى امس الاول (رويترز)

العربية.نت ـ وكالات: دخلت اعتبارا من امس المذكرة التي وقعتها الدول الضامنة «تركيا وروسيا وإيران» حول تأسيس مناطق تخفيف التوتر، أو ما يعرف أيضا بمناطق «خالية من الاشتباكات» في سورية، حيز التنفيذ، حيث بدأت الدول الثلاث العمل على تفاصيل إطار الاتفاق.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن الطائرات الحربية الروسية توقفت عن التحليق فوق المناطق الآمنة في سورية من أول مايو الجاري، وقالت الوزارة إن اتفاق المناطق الآمنة حظي بدعم الأمم المتحدة وأميركا والسعودية، الأمر الذي يضمن تنفيذه.

ووقعت الدول الثلاث الضامنة للمباحثات بين النظام السوري والفصائل المسلحة بختام مؤتمر أستانا الرابع أمس الأول، على المذكرة.

وتنص المذكرة على تحديد 4 مناطق خالية من الاشتباكات، تشمل محافظة إدلب (شمال غرب)، وأجزاء من محافظات اللاذقية وحماة وحلب المجاورة، وبعض المناطق شمالي محافظة حمص (وسط)، والغوطة الشرقية بريف دمشق، ومحافظتي درعا والقنيطرة، جنوبي سورية، ويفترض ان تحدد الدول الضامنة قبل 4 يونيو المناطق الآمنة التي تسري لستة اشهر قابلة للتجديد

باريس تطالب بمتابعة دولية للاتفاق.. وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بحرية

ومن المقرر وفق الاتفاق، أن يتم تشكيل «مناطق مؤمنة»، على امتداد حدود المناطق الخالية من الاشتباكات، تنشط فيها «نقاط تفتيش» تضمن مرور المدنيين العزل، وإدخال المساعدات الإنسانية، واستمرار الأنشطة الاقتصادية.

ويتولى فريق عمل مشترك تشكله الدول الضامنة في غضون أسبوعين، تحديد حدود المناطق الخالية من الاشتباكات والمناطق المؤمنة التي ستشكل على طول حدودها بشكل قاطع.

وبموجب المذكرة ستتوقف كافة أشكال الاشتباكات بين النظام السوري، والفصائل المعارضة المشاركة أو التي ستشارك في هدنة وقف إطلاق النار، بالمناطق الخالية من الاشتباكات، بما فيها الغارات الجوية.

في غضون ذلك، نقلت وكالات أنباء روسية عن المبعوث الروسي إلى المحادثات السورية في أستانا، ألكسندر لافرنتييف قوله، إن المناطق الأربع، ستغلق أمام الطائرات الحربية الأميركية وطائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

وقال رئيس الوفد الروسي إلى أستانا، إنه يحظر على طيران التحالف الدولي بقيادة واشنطن العمل في أجواء مناطق وقف التصعيد منذ التوقيع على المذكرة الخاصة بإنشاء هذه المناطق. وأوضح لافرينتيف، أن هذا الحظر ليس مسجلا في المذكرة، ولكن «هذه المناطق مغلقة منذ الآن أمام طلعات التحالف الدولي».

إلى ذلك، قال إن الدول الثلاث الضامنة (روسيا وتركيا وإيران) ستتابع عن كثب عمليات التحالف الدولي فيما يخص التزامه بحظر العمل في أجواء مناطق وقف التصعيد. وشدد قائلا: «المذكرة لا تسمح بعمل الطيران الحربي (في أجواء المناطق) ولا سيما طيران التحالف الدولي. ومهما كان ذلك.. بإبلاغ مسبق أم دون إبلاغ، لقد تم إغلاق هذه المسألة».

وأوضح أن الأهداف التي يسمح للتحالف الدولي بضربها في سورية هي مواقع داعش في منطقة الرقة وفي عدد من البلدات قرب الفرات، وفي دير الزور وفي الأراضي العراقية.

أما بشأن نظام الرقابة على وقف إطلاق النار، فأقر لافرينتيف أن العمل على صياغته لم يكتمل بعد. وتابع أنه لم يتم بعد تحديد الدول التي سترسل مراقبيها إلى مناطق وقف التصعيد، لكنه رجح مشاركة الأردن في الرقابة على وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية.

من جانبها، طالبت باريس بمتابعة دولية لاتفاق إقامة مناطق آمنة أو «مناطق تخفيف التصعيد»، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ان فرنسا «تنتظر ان تترجم هذه الالتزامات على ارض الواقع وان تتيح ايصال المساعدات الإنسانية بحرية وبصورة مستمرة ومن دون عرقلة إلى كل الأراضي (السورية) بما في ذلك المناطق المحاصرة».

وأضاف ان فرنسا «تجدد الاعراب عن املها في ان يخضع وقف القتال لمتابعة دولية وحدها كفيلة بمنع معاودة العنف لاحقا»، داعيا الى استئناف المفاوضات بين النظام الذي تدعمه روسيا وإيران والمعارضة التي تدعمها تركيا برعاية الأمم المتحدة في

ما «مناطق تخفيف التصعيد» وآليات تطبيقها؟

بيروت ـ أ.ف.ب: وقّعت روسيا وتركيا وإيران في استانا مذكرة تقضي بإنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية من دون ان تحمل توقيع الحكومة السورية او الفصائل المعارضة. ما آلية تطبيق هذا الاتفاق وهل لديه فرص نجاح؟

تتضمن «مناطق تخفيف التصعيد» ثماني محافظات تتواجد فيها الفصائل المعارضة من أصل 14 محافظة سورية.

ولا تشمل المذكرة محافظتي دير الزور والرقة التي يتواجد فيهما تنظيم داعش، كما تؤكد على ضرورة مواصلة القتال ضد المسلحين.

1ـ ما المناطق المعنية بمذكرة استانا؟

ـ محافظة ادلب التي يسيطر عليها تحالف فصائل إسلامية ومسلحة بينها جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا).

ـ أجزاء من محافظات اللاذقية (غرب) وحماة (وسط) وحلب (شمال)، من دون ان تحدد المذكرة ما تلك الأجزاء.

وتسيطر الفصائل المعارضة على مناطق في ريف اللاذقية الشمالي وريف حماة الشمالي والقسم الأكبر من ريف حلب الغربي وأجزاء من ريفها الشمالي.

وجميع تلك المحافظات محاذية لادلب.

ـ أجزاء في ريف حمص (وسط) الشمالي، والذي تسيطر الفصائل المعارضة على مناطق فيه.

ـ في الغوطة الشرقية، التي تعد معقل الفصائل المعارضة وخاصة «جيش الاسلام» قرب دمشق. وقد خسرت الفصائل المعارضة خلال العام الماضي مساحات جغرافية واسعة من الغوطة لكنها لاتزال تسيطر على المدن الأساسية ومنها دوما وعربين وحرستا.

ـ أجزاء من جنوب سورية، اي في محافظتي درعا والقنيطرة.

وتسيطر الفصائل المعارضة على أغلبية محافظة درعا باستثناء مناطق في الريف الشمالي وأجزاء من المدينة مركز المحافظة.

كما تسيطر الفصائل المعارضة على الجزء الأكبر من محافظة القنيطرة.

وتتواجد مجموعة موالية لتنظيم «داعش» في أجزاء صغيرة من المحافظتين.

2ـ ما الجدول الزمني؟

تؤكد المذكرة الموقعة من الدول الضامنة، تركيا الداعمة للمعارضة وروسيا وايران حليفتي دمشق، انها عبارة عن «إجراء مؤقت مدته ستة أشهر» قابلة للتمديد بموافقة الضامنين.

ويجدر على الضامنين وبعد أسبوعين من توقيع المذكرة تشكيل «مجموعة عمل مشترك» لترسيم حدود المناطق المعنية والبت في قضايا تقنية وعملانية مرتبطة بتنفيذ المذكرة.

ويجب على الضامنين، وفق المذكرة، وبحلول الرابع من يوليو 2017 الانتهاء من وضع الخرائط.

3ـ ما آلية تطبيق الاتفاق؟

وفي مناطق تخفيف التصعيد، سيتم بشكل أساسي «وقف أعمال العنف بين الأطراف المتنازعة (الحكومة السورية والمجموعات المعارضة المسلحة التي انضمت او ستنضم الى اتفاق وقف إطلاق النار) بما في ذلك استخدام اي نوع من السلاح ويتضمن ذلك الدعم الجوي».

وأكدت موسكو ان وقف الطيران في المناطق المعنية يشمل ايضا طائرات التحالف الدولي قيادة واشنطن التي تستهدف المسلحين في سورية منذ 2014.

كما سيتم العمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية والطبية وتأهيل البنية التحتية ووضع الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والنازحين الراغبين.

وعلى طول حدود «مناطق تخفيف التصعيد»، سيتم إنشاء «مناطق أمنية» تتضمن حواجز ومناطق مراقبة الهدف منها تفادي اي حوادث او مواجهات بين الأطراف المتنازعة.

ومن المفترض، وفق المذكرة، ان تؤمن قوات من الدول الضامنة الحواجز ومراكز المراقبة وإدارة «المناطق الأمنية». كما من الممكن ان يتم «نشر أطراف أخرى في حال الضرورة».

وعلى الدول الضامنة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان تقيد الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار الهش الذي توصلت إليه تركيا وروسيا في نهاية ديسمبر.

وتؤكد المذكرة ضرورة اتخاذ الدول الضامنة «كل الإجراءات اللازمة داخل وخارج مناطق تخفيف التصعيد لمواصلة القتال ضد داعش وجبهة النصرة» وكل المجموعات المرتبطة بهما.

كما على الضامنين العمل على فصل فصائل معارضة عن «المجموعات الإرهابية» التي تحددها بـ «جبهة النصرة» وتنظيم داعش.

4ـ ما فرص النجاح؟

وتدعو روسيا في كل المحادثات المتعلقة بالشأن السوري الى فصل الفصائل المعارضة عن «جبهة النصرة»، التي أصبحت جبهة فتح الشام بعد فك ارتباطها بتنظيم القاعدة.

وطالما شكل استثناء «جبهة النصرة» معوقا أمام اي اتفاقات لوقف إطلاق النار في سوريا، خاصة لتحالفها مع فصائل معارضة في مناطق عدة أهمها ادلب وحلب.

واعتبر نوا بونسي، الباحث في «مجموعة الأزمات الدولية»، ان الاتفاق الموقع «يبدو أكثر جدية من جهود سابقة في استانا»، مشيرا الى انه «كما العادة، من المرجح ان يفشل نتيجة الثغرة في موضوع النصرة».

وأضاف بونسي على حسابه على تويتر: «من أجل ان تكون هناك فرصة أمام استانا، نحن بحاجة للمزيد من الوقت لمعالجة مشكلة هيئة تحرير الشام (مجموعة فصائل بينها جبهة فتح الشام)».

أنباء لبنانية

مصادر لـ «الأنباء»: وزراء جنبلاط وبري سينسحبون من أي جلسة فور طرح «التصويت» على قانون انتخابات

وزراء «القوات» و«التيار» التقوا على «التصويت».. وفرقتهم «الكهرباء»!

بيروت ـ عمر حبنجر

بعد جلسة مجلس الوزراء الاخيرة، اصبح قانون الانتخابات على عهدة اللجنة الوزارية التي يرأسها الرئيس سعد الحريري والتي كانت تخلت عن مهمتها لحساب الثنائيات والثلاثيات وحتى الرباعيات الحزبية، وبلا طائل.

وجديد تلك الجلسة اتساع اجواء التباعد بين اهل الحكومة، فقد طرح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للمرة الاولى رسميا موضوع «التصويت» داخل مجلس الوزراء لحسم الجدل حول قانون الانتخاب، بعد ساعات من الموقف الرافض للتصويت الذي اعلنه الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ، ولقي طرح الرئيس عون دعم وزراء التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بمقابل معارضة الوزراء الآخرين.

هذه الخطوة اوجدت حالة استنفار وفرز سياسي داخل الجلسة وشحنت الاجواء الى حد نقل الاشتباك من محور قانون الانتخابات الى محور صفقات الكهرباء الذي انتهى بمعاقبة وزراء القوات بعرقلة البنود المتعلقة بوزارتهم. وفي مستهل الجلسة، قال عون: انا

الرئيس العماد ميشال عون مترئسا جلسة مجلس الوزراء في بعبدا أمس (محمود الطويل)

الوزير تويني: التصويت لن يحصل وستكون هناك تسوية

ضد التمديد لمجلس النواب، وسأل الوزراء: من منكم مع التمديد للمجلس؟ فأجابه الجميع بالنفي، بعدها عاجله وزير حركة امل علي حسن خليل بالقول: نحن ضده قبلك.

ثم اشار الى المادة 65 من الدستور التي تنص على اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء، وقال هذه المادة واضحة، اما التوافق، واذا تعذر، فالتصويت، وقال: التصويت خيار دستوري وانا اقسمت يمين الحفاظ على الدستور والالتزام بتطبيقه، وسأل الوزراء: اي خيار افضل التصويت ام الفراغ؟ فكروا بالموضوع، فنظامنا طائفي، لكن هذا لا يعني ان تتناحر الطوائف، ولا احد منا يريد ان يأخذ من الآخر. وحدهم وزراء القوات اللبنانية ايدوا كلام الرئيس عون، وقال الوزير ملحم رياشي: بين قانون الستين والتصويت نختار التصويت، وبين الفراغ والتصويت نختار التصويت، وبين الاتفاق على قانون واي شيء آخر نحن مع الاتفاق، لكن ماذا نفعل اذا لم نتفق؟

اما رئيس الحكومة سعد الحريري فقد تجنب الكلام عن التصويت، وفاجأ الجميع بكلام تفاؤلي معلنا اننا على قاب قوسين او ادنى من التوصل الى حل شامل وسريع، داعيا الى استبعاد لغة التصعيد.

ورفض وزراء التقدمي الاشتراكي وامل وحزب الله خيار التصويت، وانضم اليهم الوزير الدرزي الثالث طلال ارسلان متضامنا مع وليد جنبلاط، وقال وزير التربية مروان حمادة: ان هذا القانون تأسيسي، ويجب ان يحظى بكل المكونات اللبنانية، واضاف: صحيح ان الدستور ينص على التصويت في حال تعذر التوافق، لكن العرف في لبنان وخصوصا في المسائل الكبرى هو للتوافق.

المصادر المتابعة كشفت لـ «الأنباء» عن عزم وزراء التقدمي الاشتراكي وحركة امل الانسحاب من اي جلسة لمجلس الوزراء يطرح فيها خيار التصويت على قانون انتخاب تعذر التوافق عليه مع تعليق المشاركة في الحكومة. بيد ان تناغم القوات والتيار حول قانون الانتخاب لم ينسحب على ملف الكهرباء الذي لم يكن مدرجا على جدول الاعمال، انما اثاره الرئيس الحريري سائلا عن مصير العروض ودفتر الشروط، وطلب العودة الى مجلس الوزراء لأخذ القرار. كما ذكّر نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني بملاحظات القوات اللبنانية المطالبة باعتماد الشفافية وتنفيذ اتفاق سابق بالاتفاق على دفتر شروط في مجلس الوزراء، داعيا الى تعديله افساحا في المجال امام حلول اخرى غير البواخر تكون اقل كلفة واقل تلويثا، ويمكن تنفيذها ضمن مهلة لا تتعدى الثلاثة اشهر، وسأل حاصباني: كيف يمكن ان تتم مناقصات دون علم دائرة المناقصات؟ فرد وزير الطاقة سيزار ابو خليل (التيار الحر) قائلا: ان العروض انتهت لكنه لم يفتحها بانتظار قرار مجلس الوزراء، مضيفا ان الكهرباء مؤسسة عامة لا تعود الى دائرة المناقصات.

وزير مكافحة الفساد نقولا تويني وردا على سؤال اذاعي حول مبرر اثارة الرئيس عون موضوع التصويت على قانون الانتخاب رغم علمه بحجم الاعتراضات وفي مقدمة المعترضين السيد نصرالله، قال: انه تصرف ديموقراطي، وفي رأيي ان التصويت لن يحصل، وستكون هناك تسوية، لافتا الى شبه اجماع حول النظام النسبي دون ان يؤيد قول زميله مروان حمادة بأن القانون «التأهيلي» الذي يطرحه الوزير باسيل قد سقط بالضربة القاضية.

مساجلة تويترية.. ميقاتي: كفى يا سعد ..والحريري: لم تفهم حجم الرسالة!

بيروت: أثناء انعقاد جلسة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري في بعبدا أول من امس، ابلغ الرئيس ميشال عون الرئيس سعد الحريري بأنه مرتبط برعاية احتفال الجامعة اللبنانية بالذكرى الـ 66 لتأسيسها، وطلب منه الجلوس مكانه مترئسا الجلسة من دون أن يرفعها، لأن ثمة بنودا مطروحة للمناقشة، فتأثر الحريري بهذه الخطوة وقال انه يشعر بهيبة المقعد، وشكر للرئيس ثقته به. بيد أن ما حصل تسبب في سجال بين الحريري ورئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي سرعان ما انتشرت شظاياه على مواقع التواصل الاجتماعي، فبعد الجلسة قال وزير الاعلام بالوكالة بيار ابو عاصي: عندما تسلم رئيس الحكومة سعد الحريري رئاسة جلسة مجلس الوزراء من الرئيس ميشال عون تحدث عن رهبة بالجلوس على كرسي رئيس الجمهورية كونها المرة الاولى التي تحصل فيها مثل هذه الواقعة، حيث لم ترفع الجلسة بل استمرت برئاسة رئيس الحكومة في قصر بعبدا. فغرد رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي قائلا: ما نقله وزير الاعلام بالوكالة عن رئيس الحكومة استفزني لعدم الاطلاع الكافي على الدستور وما يصيب مقام رئيس مجلس الوزراء، وتابع ميقاتي: لذلك، اتوجه الى دولة رئيس مجلس الوزراء بكل محبة واحترام وأقول له: كفى يا سعد. ورد رئيس الحكومة سعد الحريري على تغريدة ميقاتي بالقول: يبدو ان ميقاتي لم يفهم حجم الرسالة التي حصلت في بعبدا تجاه رئاسة مجلس الوزراء، فليت النجيب من الاشارة يفهم. ثم عاد ورد ميقاتي قائلا: «يا دولة الرئيس، بل احترام لا النجيب ولا اللبيب يفهمان الاغتباط بخطوة دستورية طبيعية». فعاد الحريري ورد على رد الرد قائلا: «عجيب هذا الزمن ومؤسف.. الله يعين».

فرنجية: ما يحصل اليوم.. معركة رئاسة

بيروت ـ أحمد منصور

أكد رئيس «تيار المردة» النائب سليمان فرنجية أنه «ليست المراكز التي تعلي الشخص، وانا حزين على الذي يجري في البلد»، مشيرا الى أنه «حين جاء الرئيس القوي من الدرجة الاولى والذي قاتلنا من اجله لمدة 10 سنوات، لم نلمس اي تغيير حتى الساعة». وأوضح فرنجية في حديث لـ LBCI أنه «حتى الساعة لم يصدر قانون انتخاب، بل مشروع قانون كي نذهب الى تمديد تقني الى 3 او 4 اشهر، ولكن رئيس الجمهورية عندما رفض اقرار دعوة الهيئات الناخبة تلقائيا ستؤجل الانتخابات، وهذا كله نوع من الضغط للوصول الى مشروع قانون كي يكون هناك عذر للتأجيل، وبعد 3 اشهر سنعود الى «التنقير» حينها، ومشروع حكومة ميقاتي اقر قبل انتخابات عام 2013 ولم يتم العمل به». وأكد فرنجية أن «ما يحصل اليوم هو معركة رئاسة وليس معركة قانون انتخاب، ولا مشكلة لدى التحالف المسيحي (الآخر) مع المسلمين بل معنا نحن «الخوارج» المسيحيين خارج الاتفاق».

أخبار وأسرار لبنانية

● **حزب الله:** إشارات متناقضة حول موقف الرئيس: تعتبر أوساط قريبة من حزب الله أنه لا مؤشرات جديدة وصلت من قبل التيار الوطني الحر حيال كيفية إدارة الملف الانتخابي، وتقول ان الرهان الآن على موقف رئيس الجمهورية، لكن حتى الآن تأتي من بعبدا إشارات متناقضة حول طبيعة نوايا الرئيس، وحيث تتحدث أوساطه عن الذهاب الى خيار تبني قانون الوزير مروان شربل الذي أقر خلال حكومة الرئيس ميقاتي، مع إدخال تعديلات عليه إذا لم يتم التوصل الى اتفاق على قانون جديد.

● **سقف زمني للتوصل إلى التفاهم:** تتحدث أوساط في 8 آذار عن سقف زمني حدوده نهاية الشهر الجاري للتوصل الى تفاهم على قانون الانتخاب، لأن الدورة العادية لمجلس النواب تنتهي في 31 الجاري، ولن يقبل الرئيس بري ابتزازه في مسألة فتح دورة استثنائية. ورغبة منه في عدم حرق الأوراق يبقي الرئيس هذه الورقة غامضة حتى الآن، في سياق عملية التفاوض الجارية، لكن هذه الأوساط تحذر من أزمة كبرى في البلاد إذا تم تجاوز هذه المهلة دون التفاهم، وبرأيها فإن حزب الله سيكون أكثر حزما في مقاربة الأمور لمنع سقوط البلاد في الهاوية.

● **بري يلتزم الصمت وخليل يرد على عون:** امتنع الرئيس نبيه بري أمام زواره اول من امس عن الإدلاء بأي تصريح، قائلا «لن تسمعوا مني موقفا الآن»، إلا أن صمت بري قابله تعليق قاس من وزير المال علي حسن خليل ردا على الرئيس ميشال عون، مشيرا إلى «أنهم من كرسوا في السابق مبدأ الوفاق وتمسكوا به، وأدى موقفهم إلى تعطيل مجلس النواب والحكومة لأكثر من عامين ونصف العام، وهاهم اليوم ينقلبون على مواقفهم السابقة ويطالبون بالتصويت.